

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/71/Add.2

14 January 1997

ARABIC

Original: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

تقرير السيد موريس غاليلي - أهانهازو، المقرر الخاص
بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري
ورهاب الأجانب والتعصب المتصل بذلك

إضافة

البعثة إلى الكويت

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١١ - ١	مقدمة
٤	٤٢ - ١٢	أولا - حالة العمال المهاجرين
٥	١٧ - ١٥	ألف- استغلال الأيدي العاملة غير الماهرة وخدم المنازل
٦	٤٢ - ١٨	باء - عدم وجود تشريع وطني يحمي خدم المنازل . .

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٢	٤٣ - ٦٣	ثانيا - "البدون"، مفهوم متطور
١٢	٤٤ - ٤٧	ألف - سياسة وطنية للاستيعاب والإدماج
١٣	٤٨ - ٤٩	باء - النبذ والتهميش
١٣	٥٠ - ٥٦	جيم - التأميم والبحث عن الجنسيات الأجنبية
١٤	٥٧ - ٦٣	دال - الحبس والاحتجاز
١٥	٦٤ - ٦٩	ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات
١٨		<u>المرفق:</u> برنامج الزيارة

مقدمة

الغرض من البعثة

١- قام المقرر الخاص بزيارة للكويت خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بناءً على دعوة الحكومة الكويتية ووفقاً للولاية التي أوكلتها إليه لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢١/١٩٩٦، الذي اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقره ٢٥٩/١٩٩٦.

٢- وقد تمت الزيارة بعد تبادل للرسائل ومشاورات جرت بين الحكومة الكويتية والمقرر الخاص، بناءً على ما ورد من ادعاءات تشير إلى وجود تمييز عنصري ورهاب أجنبي تجاه العمال المهاجرين، وبخاصة الخدمات الوافدة من الهند وسري لانكا وبنغلاديش والفلبين^(١). وقد نُشرت ملاحظات الحكومة الكويتية في التقرير A/50/476 (الفقرتان ١٤ و ١٥) وعُرضت على الجمعية العامة وعلى لجنة حقوق الإنسان لإبداء الرأي فيها. وقد استرعى انتباه المقرر الخاص أيضاً إلى حالة البدون.

٣- ولذلك بدا من المفيد القيام بزيارة ميدانية لمقابلة السلطات السياسية للكويت والمنظمات غير الحكومية والطوائف المعنية. كذلك عقد المقرر الخاص جلسات عمل مع المسؤولين عن التوظيف بسفارات بنغلاديش والهند والفلبين وسري لانكا. وترد في مرفق هذا التقرير قائمة مفصلة بأسماء الشخصيات والهيئات التي عقد المقرر الخاص لقاءات معها.

ملاحظات عامة

٤- تجدر الإشارة أولاً إلى أن البعثة قد جرت في جو من رحابة الفكر ويسر منها رغبة السلطات الكويتية في الحوار. وكانت الآثار النفسية لحرب الخليج واضحة أثناء تبادل وجهات النظر؛ وهذا يعقد إلى حد كبير منهج معالجة وفهم مسألة العمال المهاجرين والبدون الذين وصفوا على التوالي بأنهم "بدون أوراق"، ثم "عديمو الجنسية" و"مقيمون بصورة غير شرعية".

٥- والكويتيون مهمومون للغاية بحالة أسرى الحرب المحتجزين في العراق^(٢). وقد أثّرت هذه المسألة بقلق بالغ في جميع اللقاءات. ويخشى البعض أن تكون مسألة حقوق الإنسان مثارة لتحويل الأنظار أو "الزعزعة استقرار الكويت وهو أشد البلدان تمسكاً بالديمقراطية وأكثرها احتراماً لحقوق الإنسان في المنطقة". وقد أكد لهم أن ذلك ليس هدف بعثة المقرر الخاص، التي تأتي بناءً على دعوة الحكومة رداً على ما أُحيل إليها من شكاوى متعلقة بالتمييز العنصري ورهاب الأجانب.

٦- وللإحاطة جيداً بمظاهر وحوادث التمييز العنصري أو رهاب الأجانب في الكويت، ينبغي أن تكون البيانات الديموغرافية والاجتماعية الثقافية لهذا البلد ماثلة في الأذهان.

٧- فمن عدد سكان إجمالي يقدر بنحو مليوني نسمة، لا يتجاوز عدد الكويتيين قرابة ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة بينما يصل عدد الأجانب إلى نحو ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة^(٣). فالكويتيون يشكلون أقلية في بلدهم. ويقدر عدد الأجانب بضعف عدد الكويتيين تقريباً بمن فيهم البدون الذين يقدر عددهم بنحو ١٢٠ ٠٠٠ نسمة.

٨- وفي سوق العمل، لا يمثل الكويتيون سوى نسبة تقل عن ٢٠ في المائة من العمال، بينما يوجد ١٠ ٠٠٠ شخص من حاملي الشهادات بدون عمل؛ ويستند البعض إلى ذلك لتأكيد مدى انفتاح الكويت وكرمه تجاه الأجانب. ولكن يثور التساؤل عما إذا لم تكن هذه المسألة مسألة سياسة وطنية.

٩- وهل يمكن الحديث عن التمييز العنصري أو رهاب الأجانب في الكويت؟ ينبغي تحري الدقة في الإجابة. فالنظام الاجتماعي هو الذي يؤدي إلى استغلال الأيدي العاملة غير الماهرة، وبخاصة خدم المنازل، ولا سيما النساء، وإلى تهيش البدون. ومع ذلك هناك نزعة إلى رهاب الأجانب تتضح في الأفق، ويعززها نظرة الغني إلى الفقير. وما زالت الكويت في حاجة إلى الأيدي العاملة الأجنبية، سواء الماهرة منها أو غير الماهرة، لكن البلد يشعر بوطأة الأجانب. ويعرب جانب من الرأي العام عن الحاجة إلى الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية ويمارس ضغطاً على الحكومة لكي تكون له "حياة مستقلة ومحمية". ونظراً لمجانية الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة)، يشعر بعض الكويتيين أنهم مهملين بالقياس إلى الأجانب. فمثلاً، يشعر الكويتي بالغبن إذا أراد زيارة طبيب ولاحظ أن أجانب يستأثرون بهذا الطبيب؛ ولذا يطالب عامة الناس بمستشفيات مستقلة وأطباء متفرغين لرعاية الكويتيين؛ ويطالب بعضهم بأحياء مستقلة.

١٠- وتقاوم الحكومة هذه النزعات المنطوية على رهاب الأجانب (الخوف من الأجنبي ورفضه، والرغبة في الحياة بعيداً عن الأجانب)؛ وقد رفضت أن تبني للأجانب مستشفيات مستقلة عن مستشفيات المواطنين؛ لكن هناك مساكن للعمال الأجانب. وعلى أي الأحوال لم تسجل حتى الآن أقوال عنصرية أو منطوية على رهاب للأجانب، لكن مسألة البدون ما زالت قائمة.

١١- وينطوي التشريع الخاص بالجنسية على تمييز لأنه يقيم طبقات من المواطنة. فالأشخاص الذين اكتسبوا الجنسية الكويتية على أساس أنهم قد استقروا في البلد قبل عام ١٩٢٠ مواطنون يتمتعون بجميع حقوق وامتيازات المواطن الكويتي، بينما لا يتمتع من يكتسبون الجنسية استناداً إلى معايير أخرى بكامل الحقوق المدنية والسياسية. وفضلاً عن ذلك فإن الطفل المولود لأم كويتية متزوجة من بدون أو من أجنبي لا يعد كويتياً. ومنح الجنسية الكويتية مرهون بالسلطة التقديرية الممنوحة لوزارة الداخلية ومن ثم لا يخضع لأي ضمان قضائي. ومنح الجنسية الكويتية ينظر إليه، بصورة عامة، على أنه امتياز وليس حق.

أولاً- حالة العمال المهاجرين

١٢- يتعلق هذا الجزء من التقرير بالعمال المهاجرين وبتعيينهم وبظروف عملهم، وبخاصة ما يلقيه من معاملة تفسح المجال للادعاء بوجود تمييز عنصري ورهاب أجانب أو بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان بصورة عامة.

١٣- وهناك مشكلتان خطيرتان تتعلقان بحالة العمال المهاجرين، وبخاصة الأيدي العاملة غير الماهرة، وتشمل العاملين بالمنازل من ذوي الأصل الآسيوي وغالبيتهم من الإناث. فمركز هؤلاء لا ينظمه قانون واحد واضح، ومصيرهم يتوقف تماماً على صاحب العمل والإدارة، دون أي حماية قانونية. وكثير من أصحاب العمل يسيئون معاملة الخدم الذين غالباً ما يهربون ويلجأون إلى سفارات بلدانهم. وآخرون يتهمهم صاحب العمل، خطأً أو صواباً، بسرقة أمواله، ويلقى القبض عليهم أثناء فرارهم ويقتادون إلى مركز احتجاز دسمة قبل طردهم دون أي حماية قضائية.

١٤- وتسود ظروف حياة بالغة السوء في مركز احتجاج دسمة وسجن طلحا حيث يحتجز العمال والعاملات الذين توجد خصومة بينهم وبين مستخدميهم، انتظاراً لطردهم. وأثناء زيارة المقرر الخاص لمركز دسمة، كان هناك ١٢٥ رجلاً محتجزين في غرفة وستون امرأة في غرفة أخرى. والظروف الصحية سيئة ويسود المكان قدر كبير من الفوضى. وهذا يشكل مساساً بحقوق العمال الأجانب.

ألف- استغلال الأيدي العاملة غير الماهرة وخدم المنازل

١٥- كما سلفت الإشارة أعلاه، يتألف ثلثا سكان الكويت من الأجانب الذين ينتمون إلى مائة جنسية مختلفة (ما بين ١٠٠ و ١٤٥ جنسية). وتجدر التفرقة هنا بين: (أ) القطاع العام والقطاع الخاص الذي يضم قطاع النفط أو القطاع الاقتصادي؛ (ب) خدم المنازل؛ (ج) الأيدي العاملة (الماهرة وغير الماهرة).

١- الفئات الاجتماعية المهنية

١٦- يميز المتخصصون في قوانين العمل بالكويت بين أربع فئات اجتماعية مهنية هي: (أ) القطاع الحكومي (الوظيفة العامة) الذي لا يشير مشكلة فيما يتعلق بطرق التعيين وظروف العمل [الأجر: ٤٥٠ ديناراً كويتياً شهرياً أو ٦٥٠ ديناراً كويتياً؛ مع تولي الحكومة توفير السكن]؛ (ب) القطاع العام الذي يضم مؤسسات وشركات وتعاونيات الدولة، وهذا القطاع ينظمه القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٦٤ بشأن العمل؛ (ج) قطاع النفط الذي تنظمه القوانين الكويتية للعمل؛ فهذه القطاعات بالتالي تنظمها قوانين كما أكد المتخصص في قوانين العمل بكلية الحقوق في الكويت: وهذه القوانين تضم مواداً عامة مستلهمة من الاتفاقيات الدولية؛ ومع ذلك هناك بعض المواد التي ينبغي تعديلها لمراعاة الاتفاقيات الدولية التي توليها الكويت أهمية كبيرة، وبخاصة منذ تحريرها من الغزو؛ (د) فيما يتعلق بخدم المنازل، يجري الاحتكام إلى القانون المدني والقوانين العامة.

٢- الأيدي العاملة الأجنبية التي لا غنى عنها

١٧- الكويت بلد صغير يجتذب رخاؤه مواطني بلدان المنطقة وغيرها من البلدان التي تعاني من المشاكل الاقتصادية. وقد أدى الرواج النفطي والنمو السريع للبلد إلى طلب على الأيدي العاملة. أما عرض الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة فقد وفرته بنسبة كبيرة هجرة العمال الوافدين من البلدان العربية بصورة خاصة (المصريون والفلسطينيون^(٤) الذين يحملون جوازات سفر مصرية أو أردنية أو لبنانية). وتم مؤخراً تعيين عمال مهرة من الهند وباكستان. أما بالنسبة للأيدي العاملة غير الماهرة التي تقوم بالأعمال المنزلية بصورة رئيسية (الخدمات والمربيات والحراس والخدم والطاهيات والسائقون وغيرهم) أو تعمل في شركات التنظيف وفي صناعة النفط، فهي تأتي أساساً من بنغلاديش والهند والفلبين وسري لانكا. وهذه الفئة التي تتألف من ٨٥٠ ٠٠٠ شخص هي التي تعاني من المشاكل بصورة خاصة (سوء المعاملة أو حجز الأجر أو هتك العرض).

باء- عدم وجود تشريع وطني يحمي خدم المنازل

١- أسلوب تعيين ينطوي على مخاطر

١٨- لا يخضع تعيين خدم المنازل لأي تشريع. وهو يتم عن طريق وكالات التشغيل الكويتية. ويوجد لدى هذه الوكالات قائمة بأسماء خدم المنازل الموجودين في الخارج والراغبين في المجيء إلى الكويت. وتجدر الإشارة إلى أن بعض وكالات التعيين الموجودة في الكويت هي أوكار للاتجار غير المشروع في الأيدي العاملة، تسعى إلى كسب المال. وبالتالي يتعهد بعضها بحشد وتعيين ١٠٠٠ خادم سنوياً. ويتجاوز العرض الطلب. ويؤدي ذلك إلى مساومات وإلى تفاوت مستوى الأجر الذي يتراوح ما بين ٢٠ و ٤٥ ديناراً كويتياً؛ وحتى الدول المصدرة للأيدي العاملة تتنافس فيما بينها. وليس لهذه الدول سياسة متسقة وصارمة؛ فكل دولة تدافع عن مصالحها تبعاً لمعدل البطالة فيها.

١٩- ويعين خدم المنازل مبدئياً لمدة سنتين؛ وهناك أيضاً عقود تمتد خمس سنوات. ويحرص صاحب العمل أو الكفيل الذي من حقه استخدام شخصين بالمنزل على أن يكون في استطاعته طرد خادم والاستعاضة عنه بخادم آخر في حالة عجزه. وفي حالة هروب أو طرد أحد الخدم، يجب تعيين من يحل محله. ولهذا يصادر صاحب العمل وثائق سفر الموظف (جوازات السفر التي تحمل تأشيرة وغيرها من الأوراق الإدارية) ويحتفظ بها لتسليمها إلى الشرطة إذا دعت الحاجة إلى طرد الموظف. وليس لغالبية خدم المنازل أي اتصال بالخارج ولا بداخل الكويت نفسها. وغالبيتهم من الأميين ومن ثم لا يعرفون عنوان صاحب العمل. وهم في حالة تعرضهم للضرب والعنف أو الاصابة أو الاغتصاب يلجأون إلى سفارة بلدهم؛ كما أنهم حين يملكهم الحنين إلى الوطن ويرغبون في مغادرة البلد قبل انتهاء عقدهم، أو حينما يبحثون عن عمل أفضل أجراً، يغادرون منزل مستخدمهم ويلجأون إلى أمن السفارة.

٢- السيد الكفيل

٢٠- يمنح القانون كل مواطن كويتي الحق في تعيين خادمين (خادمة أو سائق أو طاه) - ومن ثم يتوجه كل من يبحث عن خادم إلى إحدى وكالات الاستخدام العديدة. وتعرض عليه قائمة للاختيار منها ويقوم بدفع ٤٠٠ دينار كويتي؛ وخلال فترة أقصاها شهر أو شهران، يأتي لتسلم "بضاعته" باعتباره كفيلاً. ومنذ ذلك الحين يصبح سيداً للخادم، ويدعي البعض أن هناك عقداً يبرم والواقع أن أياً منهما ليس له حق ولا التزام. وجرى العرف على أن يحصل الخادم على نحو ٣٥ ديناراً كويتياً شهرياً، مع إمكانية حصوله على زيادات تدريجية في الأجر حسب هوى صاحب العمل. ويقوم صاحب العمل بإيواء الخادم وتوفير الغذاء والملبس له. ولا توجد من الناحية العملية ساعات للخدمة، فهو يعمل بالمطبخ ويقوم بغسل الأواني وغسل الملابس ويقوم بدور "جليسة الأطفال". أي أنه خادم صالح لكل الأغراض. ولخدم المنازل الحق في يوم راحة. ومن يسمح لهم أصحاب العمل بالخروج يتجمعون في وسط الكويت العاصمة يوم الجمعة، بينما تظل خادمتهم أخريات حبيسات بمنزل أصحاب العمل الذين يخشون فرارهن أو عودتهن حوامل.

٢١- وتزداد العلاقات بين الخدم وأصحاب العمل تعقيداً من جراء صعوبات التأقلم في المحيط الاجتماعي الثقافي الكويتي. فالخدم الذين يأتون من بلدان آسيا المذكورة أعلاه لا يتكلمون العربية، بصورة عامة، ولا يعلمون شيئاً عن ثقافة البلد. وفي حالة بنغلاديش، كثيراً ما يكون الاسلام هو الرابطة الوحيدة بينهم. ولذا

فمن الصعب عليهم التأقلم مع عادات البلد المستقبل. ويكون التخاطب بالغ الصعوبة، ولذا يلجأ صاحب العمل أحياناً إلى استخدام القسوة بما في ذلك الضرب بالعصا، لشرح ما يريده وبيان ما هو مطلوب من الخادمة. وفضلاً عن ذلك، يتزايد وعي النساء في الكويت بالمشكلة الاجتماعية التي يثيرها ترك الأطفال لخادمتهم وينتمين إلى ثقافة مختلفة بل وأديان مختلفة، ويقمن إلى حد ما بتربية الأطفال ويؤثرن عليهم بالضرورة.

٢٢- ونتيجة للأسلوب المتبع في تعيين خادمت المنازل، وظروف الحياة التي تُفرض عليهن، وصعوبات التأقلم مع المجتمع الكويتي في الأسر التي ينبغي لهن الاندماج فيها سرعان ما ينشأ توتر في العلاقات بين العاملين وأصحاب العمل.

٢٣- ويواجه عدد كبير من الخدم معضلة إزاء سوء المعاملة الذي يتعرضون له. فهؤلاء الخدم بصورة عامة، يضطرون إلى الاستدانة في بلدانهم لدفع نفقات إجراءات التأشيرة والتعيين. ولا يمكنهم العودة إلى أوطانهم دون أن يكون في استطاعتهم سداد ديونهم ودفع ثمن رحلة العودة، نظراً لأن صاحب العمل قد يرفض دفع هذا الثمن. كما أن صاحب العمل قد يرغب في استرداد المبلغ الذي قام بدفعه لوكالة التعيين (٤٠٠ دينار كويتي). ولهذا فبالإضافة إلى مصادرة وثائق العاملين، يقوم عدد كبير من أصحاب العمل باحتجاز أجور فترة تتراوح ما بين ثلاثة وأربعة أشهر.

٢٤- وإذا ما ترك خادم عمله فإنه قد يُتهم بسرقة أموال صاحب العمل. ويصدر بلاغ ضده للبحث عنه باعتباره هارباً وتُنشر صورته في الصحف مشفوعة بعبارة "يرجى الاتصال ب...". فصاحب العمل هو سيد العامل والعامل هو شأن من شؤون له حرية التصرف فيه. فهو يستطيع إعادته إلى العمل أو تركه في السجن لأنه أصبح بدون "بدون أوراق أو مقيم بصورة غير شرعية"؛ ويحبس العامل بمركز دسمة الإداري ثم بسجن طالحا. ويصبح عليه عندئذ دفع ثمن تذكرة العودة إلى الوطن، ما لم تقم السفارة أو الحكومة الكويتية بتحمل هذه النفقة.

٢٥- ويعترف مسؤولون بتعرض خدم المنازل لسوء المعاملة لكن يذكرون أن ذلك لا يحدث بالدرجة أو الخطورة المذكورة في الصحافة الحرة التي لا تراعي جانب مجلس الأمة ولا الحكومة. ويذكر أن هناك بعض التجاوزات وأنه ينبغي عدم تعميمها مع ذلك وأن الضرب والإصابات وعمليات الاغتصاب ليست بالكثرة التي يحاولون الإيحاء بها. ويذكر فضلاً عن ذلك أن الحياء يمنع النساء من البوح بما حدث لهن، ما لم يتعلق الأمر بفضائح كبيرة. وأغلب الشكاوى تنصب على الامتناع عن دفع أجور خدم المنازل (من ٢٥ إلى ٣٥ ديناراً كويتياً) لمدة عدة أشهر.

٢٦- وقد جاء في رسالة الحكومة الكويتية المؤرخة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، ما يلي: "يذكر أنه في ميدان القضاء، حكمت المحاكم الكويتية بعقوبات تتراوح ما بين الحبس لبضعة أشهر والسجن مع الأشغال الشاقة لمدة عشرة أعوام على عدد من الأشخاص ثبتت إدانتهم بهتك عرض الخادمت".

٣- بعض الحالات التي أشار إليها ممثلو السفارات

٢٧- إن مختلف المعلومات المتعلقة بحالة خدم المنازل والتي تم جمعها على مستوى المؤسسات والصحفيين والمنظمات غير الحكومية وفي الجامعة، والتحقيقات (باستطلاع الآراء) المنفذة في مركز دسمة

وسجن طلحا قد أيدتها المحادثات التي أجراها المقرر الخاص مع المسؤولين عن الاستخدام بسفارات الهند والفلبين وسري لانكا وبنغلاديش، وهم المسؤولون الذين يقومون بزيارات منتظمة لمواطنيهم المسجونين في دسمة.

٢٨- ويود المقرر الخاص أن يشكر جميع من تحدث معهم على ما قدمونه من مساعدة مفيدة بتوفيرهم للمعلومات. وهذه المعلومات مستخدمة هنا في خلاصة جامعة لعلها تسمح، بفهم حالة خدم المنازل في الكويت بجوانبها المعقدة.

٢٩- يوجد في الكويت ١٣٠ ٠٠٠ عامل من بنغلاديش منهم عدد يتراوح ما بين ٧ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ شخص يخدمون بالمنازل "ويحظون بالتقدير بسبب حياتهم" وبسبب رابطة الدين. ويضاف إلى هؤلاء ٦ ٠٠٠ مواطن من بنغلاديش مجندين في الجيش الكويتي، نظراً لقيام بنغلاديش بدور نشط في تحرير الكويت. وهؤلاء الجنود مكلفون بإزالة الألغام وحراسة النقاط الاستراتيجية وبخدمات السوقيات. وتتعلق الصعوبات التي يواجهها العمال البنغلاديشيون بعدم دفع الأجر وبترخيص الإقامة والتأشيرة. وقد تستغرق تسوية النزاعات وقتاً طويلاً؛ ويتخلى المتظلمون عن شكاواهم ويخسرون. ويكون هؤلاء عادة من الأيدي العاملة غير الماهرة التي تعمل في قطاع التنظيف (تنظيف الشوارع والمدارس والمستشفيات). وهناك ٤٠٠ شركة تنظيف في الكويت. ويتراوح الأجر فيها ما بين ٢٥ و ٣٠ ديناراً كويتياً شهرياً؛ ويسكن العمال في أكواخ بحصبة وحي عباسية حيث يتكدسون في أسرة متعددة الطوابق؛ وهناك شركتان فقط توفران أجراً وسكناً مقبولين، بينما تحاول بعض المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي توفير مساكن وأجور جيدة وتلتزم بقانون العمل الكويتي. ويستخدم العمال وسائل نقل عامة. ولا يوفر لهم الغذاء. وظروف الحياة بصورة عامة قاسية ولا إنسانية مما دعا أحد العمال إلى القول بأن "هناك استغلال؛ وظروف الحياة غير محتملة وهي شبيهة بظروف السجن. إنني لم أجد عدلاً لدى أشقائي المسلمين". وتستجيب السلطات الكويتية للشكاوى لكنها تحاول تجنب إعادة العمال الذين أصبحوا غير شرعيين إلى وطنهم وتسعى إلى توظيفهم في شركة أخرى وبخاصة في حالة إفلاس الشركة التي كانت تستخدمهم. ورغم أن ظروف الحياة قاسية بمركز دسمة فإن البعض يعتقد أنه يؤدي عمله كمحكمة صغيرة تسوى فيها المسائل بطريقة ودية.

٣٠- وقد أصدرت بنغلاديش قانوناً يمنع أبناء بنغلاديش من السفر إلى الخارج للعمل كخدم بالمنازل قبل سن ٢٥ عاماً؛ وألغي هذا القانون منذ أربعة أشهر.

٣١- وفيما يتعلق بخدم المنازل، وقعت بعض حوادث الاعتداء الجنسي ورفعت دعاوى بشأنها أمام القضاء لكن الفصل فيها يستغرق وقتاً كبيراً. والواقع أن المعلومات المقدمة من وزارة العدل تفيد بأن هذه القضايا تؤجل من سنة إلى أخرى. ونظراً لبطء القضاء أبدى المتحدثون مع المقرر الخاص تفضيلهم لمركز دسمة الذي يعمل كمحكمة صغيرة تسعى إلى تسوية المشاكل بصورة ودية (دفع الأجور المتأخرة، وتذكرة العودة إلى الوطن). وفي حالة التوقف عن الخدمة أو المرض، يجب أن يلجأ العامل إلى الكفيل الذي يحتجز وثائقه الرسمية، وكثيراً ما يضطر العامل إلى دفع ثمن تذكرة العودة بنفسه وقد تتكفل السفارة بذلك. وقبل مغادرة البلد أو الطرد، تؤخذ بصمات الأصابع وتمنع العودة قبل مرور فترة تتراوح ما بين عامين وخمسة أعوام، بحسب الحالة. وبغية تجنب هذه الصعوبات، طلبت بنغلاديش من وكالات التعمين إنشاء رابطة وطنية وتعيين مندوب يتولى الاتصال بالبلدان الموردة للأيدي العاملة وخدم المنازل لوضع سياسة موحدة. وفضلاً عن ذلك، اقترح إصدار قانون بشأن الحد الأدنى للأجر (فيما يتعلق بشركات التنظيف والحراس وخدم المنازل)؛ وتعديل

اللوائح المنظمة لإصدار تراخيص الإقامة (فيما يتعلق بالعمل يحل إذن العمل محل ترخيص الإقامة)، لتيسير العودة إلى الوطن لمن يرغبون في القيام بذلك بأنفسهم، لأسباب مرضية أو لعدم وجود تأشيرة؛ وتحسين حالة الرعاية، وهم من أشد الفئات معاناة من الحرمان ويعيشون في ظروف لا إنسانية وفي عزلة عن المدينة ولا يحصلون على تمويل من أصحاب العمل إلا كل خمسة عشر يوماً بينما يمنع القانون منعاً قاطعاً تعيين ناس كراحة ما لم يكن هناك عقد ينص على ذلك صراحة، وهو قانون يتحايل عليه أصحاب العمل باستخفاف. كذلك يعيش صيادو الأسماك الذين يعتبرون عمالاً موسميون في ظروف غير مستقرة في أحياء فقيرة عشوائية بالقرب من الدوحة.

٣٢- والفلبين مصدر كبير للأيدي العاملة إلى الكويت. ويعمل في هذا البلد ٥٥ ٠٠٠ فلبيني، منهم ٢٨ ٠٠٠ شخص يخدمون بالمنازل ومن هذا المجموع هناك ما بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ شخص مقيمون بطريقة غير شرعية. وخدم المنازل هؤلاء تعيينهم وكالات أنشئت بصورة غير قانونية في الفلبين؛ ورغم منع الحكومة الفلبينية منذ عام ١٩٨٩ لاستغلال الأيدي العاملة، تقوم الوكالات الخاصة بتعيين عدد يتراوح ما بين ٢٥ و ٣٠ شخصاً شهرياً، بدون تأشيرة مقابل مبالغ مالية. ويحظى خدم المنازل من أبناء الفلبين بأعلى إقبال بسبب تمتعهم بحظ أوفر من التعليم. وتكاليف تعيين الخدم الفلبينيين أعلى من تكاليف الخدم القادمين من بلدان أخرى. فللحصول على خادمة من الفلبين يجب دفع مبلغ يتراوح ما بين ٤٥٠ و ٤٨٠ ديناراً كويتياً لوكالة التعيين. ويتراوح الأجر الشهري للخدمات ما بين ٤٥ و ٦٥ ديناراً كويتياً، ولذلك يكون صاحب العمل أكثر تشدداً مما يؤدي إلى توتر العلاقات والعنف وفرار الخدمات. ونظراً لثقة الخدمات الوافدات من الفلبين في أنفسهن بسبب تمتعهن بحظ أوفر من التعليم فإنهن يقاومن سوء المعاملة والإساءة مما يغضب أصحاب العمل ويؤدي إلى حوادث بعضها مأساوي تدينه الصحافة؛ ولا تصل مقاومة الخدم الوافدين من البلدان الأخرى إلى هذا الحد، نظراً لضعف مستوى تعليمهم ولوجود حاجز اللغة.

٣٣- وتضم سفارة الفلبين مركز استقبال يؤوي قرابة ١٠٠ خادم فارين من أصحاب العمل بسبب سوء المعاملة أو العنف أو الاغتصاب أو بسبب الحمل أو المرض. وغالبية هؤلاء الخدم من النساء؛ فمن مجموع ١٠٢ حالة أُشير إليها في يوم المقابلة، لم يكن هناك سوى رجل واحد. ويُعتقد أن نسبة تتراوح ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من الأشخاص المعنيين الذين يلوذون بالسفارة لا يذكرون دائماً الحقيقة، لكن هناك صوراً لخدم "مصابين بورم في العين". ومما يخفف من وطأة الأمر، كما يلاحظ، أن السلطات الكويتية على وعي بهذه الانحرافات وتعاون بطيبة خاطر مع السفارة؛ كما يتجلى هذا التعاون في فتح سفارة للكويت في مانيلا مؤخراً.

٣٤- وهناك ٨٠ ٠٠٠ خادم وافدين من سري لانكا و ٢٠ ٠٠٠ وحدة أيدي عاملة تتمتع بحماية قوانين العمل. وعلى عكس ذلك يواجه خدم المنازل مشاكل خطيرة. فكثيراً ما يرفض صاحب العمل استصدار تصريح إقامة، حتى بعد مرور عامين أو ثلاثة أعوام من الخدمة؛ ولا يستطيع الخدم، وهم عموماً من النساء، العودة إلى بلدانهم بدون هذا التصريح. وترسل الخدمات إلى مركز دسمة حيث تتطلب تسوية حالتهم فترة تتراوح ما بين شهرين وثلاثة أشهر.

٣٥- وكثيراً ما يرفض صاحب العمل دفع ثمن تذكرة العودة؛ وقد لجأ عدد كبير من الخدم إلى السفارة. وفي كثير من الأحيان لا يحصل الخدم على أجورهم ولكن عليهم إثبات ذلك؛ ويذكر بعض العاملين أنهم لم

يحصلوا على أجر منذ ثمانية عشر شهراً ولكن يتعذر عليهم إثبات ذلك للمحكمة، بسبب عدم وجود جداول للرواتب. وإذا أنكر صاحب العمل كل شيء لا يصبح هناك حل.

٣٦- ويقوم الحل الجاري بحثه على مسك دفتر للرواتب أو على المطالبة، بعد موافقة السلطات الكويتية، بإيداع جزء من أجر العامل في حساب مصرفي. ومن ثم تعتزم حكومة سري لانكا تضمين عقد العمل نصاً يقضي بأن يقوم أصحاب العمل بإيداع ٨٠ في المائة من الأجر في حساب مصرفي في سري لانكا. وينبغي أن تبلغ سفارة سري لانكا في الكويت بأي تأشيرة تمنح لمهاجر حتى تتوافر لديها أسماء وعناوين الأسر المستقبلية للخدم. ورئي في هذا الصدد أن من الأنسب أن يتوجه صاحب العمل إلى السفارة أو إلى مركز دسمة لمعرفة ما إذا كان الخادم الهارب موجوداً بها أو به قبل التوجه إلى الشرطة، وليس العكس كما يحدث حالياً ويؤدي إلى الاحتجاز.

٣٧- وتجدر الإشارة إلى أن العاملين الحكوميين، بمن فيهم الأجانب يلتقون عموماً معاملة جيدة ويحصلون على الخدمات الاجتماعية بالمجان (التعليم والصحة والإسكان). ويعاني المستخدمون في الشركات الكبيرة بدورهم من الصعوبات ويستغلون العمال. وهناك ٢٠ ٠٠٠ وظيفة في تعاونيات الدولة يعمل بها الأجانب بنسبة ٩٥ في المائة والمواطنون بنسبة ٥ في المائة. والمقصود هنا هو التعاونيات الزراعية والاستهلاكية (الأسواق المركزية والحرف اليدوية والادخار) والتعاونيات الاستثمارية. وباستثناء حالات نادرة، لا يتم دفع الأجور؛ كما أن السكن الذي توفره شركات القطاع الاقتصادي، بخلاف قطاع النفط، غير ملائم؛ إذ يعيش العمال في أحياء فقيرة داخل أكواخ كما هو الحال في حصاوي عباسية، فيما يتعلق بالعمال المكلفين بتنظيف وصون المباني العامة والميادين والشوارع. وهم يسكنون بأعداد تصل إلى ٦ أو ٨ أشخاص في الغرفة الواحدة، في ظروف صحية سيئة يختلط فيها الحابل بالنابل. ويعمل هؤلاء العمال ضعف فترة ثمان ساعات يومياً، نظير أجر يتراوح ما بين ٣٠ و ٣٥ ديناراً كويتياً شهرياً. وقبل مغادرة بلدهم، يكون عليهم دفع كفالة لوكالة التعيين؛ فالإيرانيون مثلاً يدفعون مبلغاً يتراوح ما بين ٧٠٠ و ٨٠٠ دينار كويتي للحصول على تأشيرة. ويوعدون بأجور مرتفعة؛ وعند وصولهم إلى الكويت تعاد كتابة عقودهم. وهم يعينون لفترة تتراوح ما بين عامين وخسمة أعوام. ويتركون أسرهم في بلدهم. ويخشون العودة إلى أوطانهم ما داموا لم يسددوا المبالغ التي اقترضوها لدفع رسوم إجراءات التعيين (التأشيرة والسفر). وتنشأ حلقة مفرغة: فبدون مستند الإقامة، يصبح العامل "بدون أوراق" ومن ثم تصبح إقامته غير شرعية. ويجري البحث عنه، ثم يلحق بدسمة انتظاراً لنقله إلى سجن طلحا حيث يحتجز إدارياً لفترة غير معلومة قد يطرد بعدها أو يعاد إلى وطنه.

٣٨- أما فيما يتعلق بالحالة الأسرية (الزواج والتنام شمل الأسرة) فهي أيضاً صعبة. وتسجل عقود الزواج بالسفارة؛ وفيما يتعلق بالسريلانكيين، على سبيل المثال، يجب الحصول على إذن من الحكومة لكي تتحقق من أن المخطوبين لم يسبق لهم الزواج في بلدهم. وتتباين إمكانية جمع شمل الأسرة وفقاً لنوع التأشيرة. ففيما يتعلق بأصحاب التأشيرة رقم ٢٠، أي خدم المنازل، لا يسمح بجمع شمل الزوجين؛ وإذا كان حاملاً التأشيرة رقم ٢٠ متزوجين، يصعب تسجيل أطفالهم وحصولهم على إذن إقامة. وبالنسبة لحاملي التأشيرة رقم ١٨، أي من يعملون في القطاع الاقتصادي الخاص، مثل قطاع الملابس، يتوقف جمع شمل الأسرة على مستوى الأجر؛ إذ يجب ألا يقل هذا الأجر عن ٦٥٠ ديناراً كويتياً و ٤٥٠ ديناراً كويتياً لموظف الوزارة، الحاصل على تأشيرة رقم ١٧. ولإتمام ذلك، يتوجه هؤلاء العاملون مباشرة إلى إدارة الهجرة. ويجوز لهم إحضار زوجاتهم أو أزواجهن ولكن بموجب التأشيرة رقم ٢٠ فقط، أي كخدم في المنازل أو سائقي أو أيدي عاملة مؤهلة. وليس لخدم المنازل الحق في إحضار الزوج أو الزوجة.

٤- بطالة الكويتيين ودور عناصر المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

٣٩- هذه المعلومات أيدتها الاتصالات التي أجراها المقرر الخاص مع الرابطة الكويتية لحقوق الإنسان، وتشدد هذه الرابطة على الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية التي يحتمل أن تواجهها الكويت في المستقبل: أي البطالة وتأثير الخدمات على تربية الأطفال. فهناك تنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص في جذب الأيدي العاملة. وعندما لا يجد القطاع الخاص أطر كويتية فإنه يستعين بالأجانب. وقد أُشير عدة مرات إلى أن الكويت تقوم بتعيين أيدي عاملة غير ماهرة وتوفر لها التدريب. وبعض العاملين، متى حصلوا على التدريب اللازم للعمل في المؤسسات، يغادرون الكويت سعياً إلى الرزق في بلدان أخرى.

٤٠- وهناك قلق بشأن مستقبل الكويتيين الذين يخشون من حدوث بطالة في المستقبل. ويذكر أن الأصوليين وغيرهم من الجماعات يودون أن تبقى النساء في المنزل لكي تحل محلهن أيدي عاملة أجنبية. وتشير الرابطة الكويتية لحقوق الإنسان إلى أنه في عام ٢٠٠٥ سيبلغ عدد سكان الكويت ٣ ملايين نسمة ثلثهم فقط من الكويتيين. وتعرب الرابطة الكويتية للخريجين أيضاً عن قلقها بشأن مسألة بطالة الكويتيين. وتفيد المعلومات التي قدمتها إلى المقرر الخاص بأن الأيدي العاملة المؤهلة ستبلغ ١٥٠ ٠٠٠ شخص، منها ١٧ في المائة من الكويتيين و٨٣ في المائة من الأجانب؛ وتؤكد أن المعهد العام للدراسات التطبيقية يسجل ٥٠ ٠٠٠ خريج سنوياً كما يتخرج من الجامعة ٢٠ ٠٠٠ شخص سنوياً؛ وهناك ١٠ ٠٠٠ شخص حاصلين على شهادة إتمام التعليم العام يعانون من بطالة لكن الحكومة لا تريد التخلص من الأجانب. وتمثل المشكلة في أن هناك كويتيين لا يجدون العمل اللازم لهم. وهناك كويتيون لا يعملون في مجال تخصصهم المهني، ومن ثم هناك شكلان للبطالة هما: (أ) "البطالة المقنعة أو المستترة"، حيث تقوم الحكومة بالتعيين لأن الدستور يلزمها بإيجاد عمل لجميع الكويتيين، لكن الناس لا تعمل في تخصصاتها؛ (ب) "البطالة الصريحة"، وهي تعيين أكثر من شخص لأداء نفس الوظيفة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وعدم الكفاءة. ويخلص المتحدثون مع المقرر الخاص من ذلك إلى أنه:

"لا يمكن الحديث عن ظلم الكويت تجاه الأجانب. فالأجانب يحصلون على أجر عادل وتدريب؛ وعندما يعودون إلى وطنهم تكون لهم الأفضلية؛ ومن ثم فإن الكويت تدرب الأيدي العاملة للخارج؛ وتوجه إلى الكويت انتقادات ظالمة تقوم على تضخيم التجاوزات التي تحدث في العلاقات مع العاملين المهاجرين الذين توفر لهم الكويت على أي الأحوال ظروفًا أفضل من ظروفهم في بلدانهم. ... ويرتبط سوء المعاملة الذي يحدث في هذه الحالة باحتياجات البلدان التي أصبحت هي نفسها مصدرًا للأيدي العاملة والتي تلجأ إلى المزايدة بين ممثليها في الكويت. ... والمطلوب هو الاستعاضة عن الأجانب بالكويتيين لأن المواطنين يعانون من البطالة. ويعتقد رجال الاقتصاد أن عملية الإحلال هذه ستكون صعبة لأنه يجب التفرقة بين العمل المنزلي، وهو عمل لا ينوي الكويتيون القيام به، والوظائف المعتمدة على المهارة التي ينشدونها والتي تتطلب تدريباً طويلاً الأجل".

٤١- ويدرك الكويتيون المشاكل التي يسببها البدون واللجوء، على نحو يصعب تجنبه حالياً، إلى استخدام الأيدي العاملة الأجنبية، الماهرة منها أو غير الماهرة. ويتفق غالبية الذين تحدثوا إلى المقرر الخاص على أنه "يجب احترام حقوق الإنسان، وحقوق السجناء باعتبارهم بشر، وبخاصة إذا كانوا من خدم المنازل الذين يشاركون الأسرة حياتها، وعندما يتعلق الأمر بخلافات بسيطة بين أصحاب العمل والعاملين". وهم حريصون

على سمعة الكويت باعتبارها أكثر البلدان انفتاحاً وديمقراطية وكرماً مع الضيوف. وقد شرعت الرابطة الكويتية لحقوق الإنسان، وهي فرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي يقع مقرها بالقاهرة، في الكفاح من أجل تعزيز حقوق الإنسان. ولم تحصل هذه الرابطة على اعتراف الحكومة بعد؛ وتؤكد أن المنظمات غير الحكومية لا تتمتع بصفة رسمية. وهي تتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة. وقد قامت بطرح مشروع قانون على مجلس الأمة لكي يُعترف بها كرابطة وطنية لحقوق الإنسان. وقد نظر مجلس الأمة في المشروع لكنه لم يبت فيه بعد.

٤٢- وبالإضافة إلى ذلك، يعمل جانب تقدمي من النخبة، أي من الكتّاب والصحفيين، من أجل احترام حقوق الإنسان ويقومون، من خلال المؤلفات والصحافة، بانتقاد الحكومة وتأييدها والكشف عن سوء المعاملة الذي يلقاه العمال الأجانب، وبخاصة خدام المنازل. وتلقى محاضرات عن حقوق الإنسان في الجامعة، ويعمل عدد كبير من اسانذة كلية الحقوق مستشارين لدى الحكومة ومجلس الأمة.

ثانياً - "البدون"، مفهوم متطور

٤٣- سيحاول المقرر الخاص ايضاح مشكلة تبدو بسيطة لكنها تعقدت بسبب التاريخ السياسي للكويت، وبسبب تناقض التشريعات وعدم ترابطها. وهو يبنّي تحليله على المحادثات التي أجراها مع مختلف الأطراف، الرسمية منها وغير الرسمية. ويستند بصورة خاصة إلى جلسات العمل التي عقدها مع مسؤولي وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية ومع لجنة حقوق الإنسان بمجلس الأمة ومع رئيس اللجنة المسؤولة عن شؤون المقيمين بطريقة غير شرعية ومع جامعيين وصحفيين. ويعتقد المقرر الخاص أن باستطاعته أن يخلص من مختلف اللقاءات إلى ما يلي.

ألف - سياسة وطنية للاستيعاب والاندماج

٤٤- قدم سكان الكويت من شبه الجزيرة العربية منذ نحو ٢٠٠ عام؛ وكانوا يتألفون من البدو والرعاة وصيادو اللؤلؤ. وفي عام ١٩٤٦، أحدثَ اكتشاف النفط توافداً للعمال المهاجرين ولشعوب البلدان المجاورة. وفي عام ١٩٥٩، صدر القانون الخاص بالجنسية وإقامة الأجانب. ووفقاً لهذا القانون (أ) الكويتيون الأصليون هم من استقروا في الكويت قبل عام ١٩٢٠؛ (ب) يصبح أولئك الذين أتوا بعد عام ١٩٢٠ كويتيين بالجنس؛ (ج) ووفقاً للفقرة الفرعية (د) من المادة ٢٥، يُعفى البدو من تأشيرة الدخول ومن إذن الإقامة؛ ويتمتعون بحرية الذهاب والحضور.

٤٥- ثم رئي أن هناك ثغرة في القانون؛ وأُلغيت الفقرة الفرعية (د) من المادة ٢٥. ونتيجة لذلك أصبح بعض البدو الذين استقروا في الكويت بعد توقفهم عن الترحل بدون أوراق وبدون جنسية محددة. وإلى جانب هؤلاء البدون التاريخيين هناك أجانب دخلوا الكويت ثم قاموا بإخفاء أو إبادة أوراقهم للإدعاء بأنهم كويتيون قصد الاستفادة برخاء الكويت، وبخاصة المزايا الاجتماعية.

٤٦- والسؤال الذي كان وما زال مطروحاً هو كيف يمكن تسوية حالة البدون إدارياً. وهناك فئتان مختلفتان من الأشخاص هما: (أ) الأشخاص المؤهلون للحصول على الجنسية الكويتية لأن لهم قريب أو أكثر يحمل

الجنسية الكويتية؛ (ب) الأشخاص الذين لم يتسن تحديد ما إذا كانت لديهم جنسية أجنبية ويمنح هؤلاء الأشخاص مستند إقامة بعد حصولهم على جواز سفر من بلدانهم أو من بلد آخر.

٤٧- وفي الستينات والسبعينات والثمانينات، عاملت الحكومة هؤلاء الأشخاص على قدم المساواة مع المواطنين الكويتيين. وكانت هناك تفرقة على المستوى الإداري بين الكويتيين الأصليين والكويتيين الذين يحملون "جواز سفر مؤقت" والذين يصنّفون في التعدادات على أنهم "سكان محليون". ويتمتع الكويتيون الأصليون والسكان المحليون بنفس المزايا الاجتماعية أي بالتعليم المجاني والرعاية الطبية المجانية؛ ويجوز لهم الالتحاق بالجيش والشرطة.

باء - النبذ والتهميش

٤٨- سادت هذه الحالة حتى عام ١٩٨٦؛ ثم خضع حاملو جوازات السفر المؤقتة لضغوط لحملهم على إثبات جنسياتهم. وبناءً على ذلك، أُلغي جواز السفر المؤقت ولم يعد في إمكان السكان المحليين التنقل. وكان إعلان الاستقلال قد صدر في عام ١٩٦١ ليضع نهاية للحماية البريطانية التي بدأت في عام ١٨٩٩. وفي عام ١٩٦٣ صدر قانون جديد بشأن الجنسية: تستند الجنسية إلى قانون الدم، لكن الأشخاص الذين دخلوا في تعداد عام ١٩٦٥ هم وحدهم دون سواهم قد اعتبروا كويتيين. وعلى من يدّعون أنهم كانوا في الكويت في هذه الفترة أن يثبتوا ذلك. ولذا تضم الأسرة الواحدة أفراداً كويتيين وآخرين غير معترف بهم كأشخاص يحملون هذه الجنسية.

٤٩- ولم يطبق قانون عام ١٩٥٩ تطبيقاً سليماً. فبينما كانت لجنة من اللجان تعترف بأن فلاناً كويتي، تأتي اللجنة التالية لتعتبر أن شقيقه ليس كويتياً. وحتى عام ١٩٨٥، كان الجميع يعاملون على أنهم كويتيون. وقبل عام ١٩٨٥، كان أي طفل يولد لأم كويتية وأب بدون يعتبر كويتياً. وأُلغي هذا النص. ومن ثم أصبح هذا الطفل بدون جنسية. وفي داخل الأسرة الواحدة، يجوز للأطفال ممن هم دون سن ١٨ عاماً أن يصبحوا كويتيين، بينما يظل من تجاوزت أعمارهم ١٨ عاماً بدون.

جيم - التأميم والبحث عن الجنسيات الأجنبية

٥٠- يشكل البدون ثلث الجيش. ويحتلون مراكز هامة وحساسة؛ وقد حصل معظمهم على الجنسية؛ ونُقل بعضهم، بعد التحرير إلى مراكز أقل حساسية مع احتفاظهم بنفس الأجر. وقد طُبِّقت سياسة تجنس لصالحهم؛ وهم يتمتعون بوضع أفضل من وضع البدون المدنيين.

٥١- ومن مجموع ٦٥١ أسير حرب محتجزين في العراق، يبلغ البدون حوالي المائة. وتحصل أسرهم على نسبة ٧٠ في المائة من أجرهم ويحتفظ لهم بنسبة ٣٠ في المائة. وتمنحهم لجنة أسرى الحرب ١ ٥٠٠ دولار شهرياً وتكفل لهم مجانية الخدمات الاجتماعية.

٥٢- وأشار الأشخاص الذين تحدث إليهم المقرر الخاص إلى أن عدداً كبيراً من البدون قد أظهروا جنسيتهم الحقيقية، بعد التحرير، بغية الحصول على تصريح إقامة. وأضافوا أن الحكومة تشجع البدون على كشف جنسيتهم الحقيقية بغية تسوية مركزهم؛ ولذا يعتقد أن عددهم قد انخفض من ٢٥٠ ٠٠٠ إلى

١٢٠ ٠٠٠ تقريباً. وعوضاً عن تجنيسهم، تقدم لهم الحكومة المساعدة للحصول على جنسية بلد أجنبي تقوم بالتفاوض معه حتى تستمر في الإفادة من الأيدي العاملة التي لا غنى عنها.

٥٣- ورداً على سؤال أثير لمعرفة ما إذا كان البدون يشكلون جماعة متجانسة أم لا وما إذا كانوا مواطنين أصليين و/أو من عرب الخليج، ذكر أن أغليتهم من العرب لكنهم يشملون أيضاً إيرانيين وعراقيين وآسيويين. وجميعهم، على أي الأحوال، يعتبر "بدون أوراق" ويوصفون بأنهم "مقيمون بصفة غير شرعية". والمقصود هنا جميع من لم يتمكنوا من أن يثبتوا بالمستندات أنهم كانوا في الكويت قبل عام ١٩٢٠ أو أنهم دخلوا في تعداد عام ١٩٦٥. وبعضهم بالتالي عديم الجنسية في بلده.

٥٤- وفيما يتعلق بالادعاء الذي يشير إلى أن البدون معزولون في منطقة من البلد، وهي منطقة محايدة تقع بين الكويت والعراق، كان هناك رد قاطع بأن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة. وتساءل أحد المتحدثين قائلاً "إذا كنا لا نثق فيهم فكيف نضعهم في منطقة استراتيجية كهذه؟"، وأضاف قائلاً إن البدون أحرار في تحركاتهم؛ وإن بعضهم يقيمون بالتأكد في أحياء فقيرة، لكن "ذلك يرجع إلى أسباب مالية فقط". وعلى عكس ذلك، هناك بدون على درجة كبيرة من الثراء، وهم يديرون أعمالاً هامة تحت أسماء مستعارة كويتية؛ ومن يعملون منهم في الجيش أو في الخدمة العامة يحصلون أحياناً على أجور أعلى من الكويتيين. وبعضهم يسعى إلى التجنس ويجري النظر في حالاتهم.

٥٥- وقبل الغزو، كان البدون يشكلون ٨٠ في المائة من جيش الكويت. وقد أشار النائب الثاني لرئيس الوزراء في خطاب له أمام مجلس الأمة إلى أن عدداً كبيراً منهم قد ساند المحتل وهرب بالتالي إلى العراق وهو الموطن الأصلي لغالبيتهم. وهناك آخرون قاتلوا إلى جانب الكويتيين ولذا فمن حقهم أن يعيشوا في البلد.

٥٦- ويدعي البعض أن البدون قد طُردوا من الجيش للاشتباه في خيانتهم؛ وأنهم فقدوا جميع الحقوق الاجتماعية بما في ذلك الحق في التعليم والرعاية الطبية المجانية ولا يمكنهم الحصول على عمل.

دال - الحبس والاحتجاز

٥٧- عقد المقرر الخاص، أثناء زيارته لسجن طلحا، لقاءات مع عدد من البدون المحتجزين انتظاراً للبت في مصيرهم أو طردهم واستمع إليهم. ويوجد في سجن طلحا أيضاً بدون "بلا جنسية" يقيمون "بصورة غير شرعية" وهم أجناب تسللوا بحثاً عن العمل.

٥٨- وأثناء هذه الزيارة، أُلِّم المقرر الخاص بأن هناك ٥٨١ محتجزاً منهم ٣٩ شخصاً قد وصلوا في اليوم نفسه. وكان بعضهم متهماً بارتكاب جرائم أو بالإضرار بأمن الدولة أو بالتواطؤ مع العدو؛ وكان هناك أيضاً أشخاص يلتمسون اللجوء. وكان هناك آخرون قد صدر ضدهم حكم إداري أو قضائي ويُنْتَظَر طردهم.

٥٩- وكانت النساء، اللاتي بلغ عددهن ١٧٧ سيدة، محتجزات في مركز مجاور. وللسجناء الرجال الحق في زيارة زوجاتهم. ويسمح لهم باستقبال أسرهم يومي الأربعاء والأحد. ومدة الاحتجاز طويلة بصورة غير عادية إذ تتراوح ما بين أسبوع وستة أعوام، كما أفادت أقوال السجناء أثناء استطلاع للآراء. أما فيما يتعلق بأسباب الاحتجاز فهي متعددة: فقد أعلن أحدهم أنه "أصبح بدون أوراق" بعد أن عاش وعمل في الكويت

لمدة ٣٨ عاماً؛ وهناك شخص آخر محتجز منذ خمسة أعوام لأنه شهد في قضية لصالح شقيقه الكويتي المتهم بالتعاون مع العدو؛ وهو يزعم أن جده وأبيه قد ولدا في الكويت؛ وهناك شخص ثالث متهم بحيازة سلاح دون ترخيص.

٦٠- ويبدو أن مسألة البدون كان يمكن حلها منذ الاستقلال. وقد بحثت لجان متوالية المشكلة في الأعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٥ و ١٩٨٥ و ١٩٩١ لكنها أخّرت الحلول باعتمادها لتدابير تنطوي على قيود متزايدة فيما يتعلق بفرص الحصول على الجنسية الكويتية. ومنذ غزو البلد، أصبحت الحكومة أكثر حذراً تجاه مطالبة البدون بالجنسية الكويتية.

٦١- وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى حرب الخليج، لم يكن للكويت مجلس أمة. ويمارس مجلس الأمة الجديد الذي شُكّل في عام ١٩٩٢ والمجتمع المدني (جانب من النخبة التقدمية، الكتّاب، الصحافة، الحركات الديمقراطية) ضغوطاً على الحكومة لحل مشكلة البدون التي اتخذت بُعداً دولياً نتيجة لنشاط منظمات حقوق الإنسان بعد التحرير، وبفضل تعبئة ونشاط المجتمع الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة.

٦٢- وقد أُنشئت اللجنة الحالية المكلفة بشؤون المقيمين بصورة غير شرعية في عام ١٩٩٣. وهي تعمل في سرية؛ ولم يصدر عنها حتى الآن شيء رسمي. وعلم المقرر الخاص أثناء جلسة العمل التي عقدها مع رئيس هذه الهيئة بأن هناك عدة توصيات قدّمت إلى الحكومة بشأن التجنس.

٦٣- ويبدو أن السلطات مهتمة بمسألة البدون وهي تعد بحلها بصورة نهائية بغية حذفها من مفردات اللغة ومن الواقع الاجتماعي - الاقتصادي والإنساني للكويت. ومن ثم فهناك جهود تُبذل وتستحق التشجيع.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٤- أبدت الحكومة الكويتية وعياً بانتهاكات حقوق الإنسان هذه وبمظاهر التمييز العنصري ورهاب الأجانب. وهي تبدو منفتحة ومهتمة بالانتقادات والتوصيات الموجهة إليها لإيجاد حل نهائي لمسألة البدون وتحسين التشريع المتعلق بالعمال المهاجرين، وبخاصة خدم المنازل.

٦٥- والكويت هي البلد الخليجي الوحيد الذي لديه برلمان منتخب. وقد أُنشئت لجنة برلمانية لحقوق الإنسان في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. ودستور الكويت هو أكثر الدساتير تطوراً في المنطقة. وقد صدقت الكويت على عدد كبير من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وبخاصة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٦٦- وتكفل الكويت النهوض بالمرأة؛ وتفخر بأنها أسندت مراكز مسؤولية إلى نساء؛ فهناك وزيرة للتعليم العالي، و"مديرة" للجامعة، وسفيرة للكويت في جنوب أفريقيا، حتى وإن كانت لجنة المرأة والتنمية تعرب عن أسفها لأن النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية لا يتجاوزن نسبة تتراوح ما بين ٦ و ٨ في المائة، ولأنه من مجموع ٤٠٠ موظف في الحكومة، لا توجد سوى ٢٠٠ امرأة يشغلن مناصب تنظيمية وإدارية؛ وتأسف أيضاً لأن النساء لا يتمتعن بحقوق سياسية، وإن كانت هذه المسألة قيد التسوية بعد كفاح مضم.

٦٧- ولا يوجد في الكويت مظاهر تمييز ضد الأجانب وإنما "تفضيل وطني" غير معترف به لشعب يشكل أقلية ديموغرافية في بلده ويشعر بحساسية تجاه وجود أجنبي يمثل أغلبية ساحقة في ميدان العمل. ويؤدي النظام التشريعي والاجتماعي المتناقض والمفكك إلى استغلال العمال، وبخاصة الأيدي العاملة غير الماهرة وخدم المنازل. وهناك نزعات إلى رهاب الأجانب آخذة في الظهور، بدون عنف ظاهر، تستهدف حماية الكويتيين من الأجانب. ففي حالة قيام نزاع بين صاحب عمل كويتي ومستخدمه أو خادمه، يحبس المستخدم قبل أي تحقيق، حسبما ذكر المحتجزون في مركز دسمة وسجن طلحا للمقرر الخاص؛ ويصدق صاحب العمل الكويتي بغير دليل؛ وتتمتع الإدارة بسلطات كبيرة للغاية، دون أي ضمان قضائي للموظف ولا لأولئك الذين لا يحملون أوراقاً ولا للبدون. وحالة الأجانب، وبخاصة حالة الأيدي العاملة غير الماهرة وخدم المنازل، تبعث على القلق البالغ. وهي ترجع إلى عدم وجود تشريع للعمل يضمن حقوق كل عامل. ووجود قانون موحد وواضح ومتمش مع الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الكويت، يضمنه قضاء عادل، سيسمح بتسوية حالة الأجانب في سوق العمل الكويتي ومن ثم بضمان احترام حقوق الإنسان.

٦٨- وينبغي حل مسألة البدون أو من يوصفون بأنهم بلا جنسية محددة أو المقيمين بصورة غير شرعية حلاً نهائياً وبشكل عادل وإنساني، حرصاً على سمعة الكويت.

٦٩- ويود المقرر الخاص أن يؤكد من جديد التوصيات التي قدمها إلى الحكومة في ختام بعثته:

(أ) حل مسألة البدون الذين يبدو بعضهم وكأنهم عديمو جنسية في بلدهم، على سبيل الأولوية، وبأسلوب إنساني ومنصف وبصورة نهائية، وتوفير الخدمات الاجتماعية لهم؛

(ب) إصدار وتطبيق تشريع، أو قانون عمل، موحد ومطابق للاتفاقيات الدولية؛ ومواصلة التعاون في هذا الصدد مع مكتب العمل الدولي لوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون يصاغ بمساعدته التقنية؛

(ج) إنشاء وكالة وطنية لتوظيف وتعيين الأيدي العاملة الأجنبية الماهرة وغير الماهرة ولخدم المنازل. وهذه الوكالة الحكومية ستتعامل مباشرة مع البلدان المصدرة للأيدي العاملة ولخدم المنازل، بدلاً من الوكالات الخاصة المتعددة العاملة حالياً؛

(د) ضمان التدريب على اللغة العربية الشائعة، بالتعاون مع البلدان المصدرة لخدم المنازل، بغية تيسير التخاطب وتجنب الخلافات الناشئة عن الصعوبات اللغوية والثقافية وعدم الفهم؛

(هـ) تطبيق تدابير تنظيمية وعملية لدفع الأجور بصفة منتظمة؛

(و) تحسين ظروف حبس وطرد الأشخاص المخالفين للقانون، بتوفير حماية ومساعدة قانونية

لهم؛

(ز) بث برامج ثقافية في الاذاعة المرئية والمسموعة عن البلدان المصدرة للأيدي العاملة وخدم

المنازل؛

(ح) مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية وتدعيمها؛

(ط) التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، وبخاصة الاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم.

الحواشي

(١) انظر Middle East Watch/Women's Rights Project, "Punishing the victim. Rape and mistreatment of Asian maids in Kuwait", New York, august 1992.

(٢) أسرى الحرب.

(٣) أرقام صادرة عن الإدارة العامة للمعلومات المدنية.

(٤) قبل الغزو كان عدد الفلسطينيين يناهز ٤٠٠ ألف شخص وغادر عدد كبير منهم الكويت بسبب تعاونهم مع الجيش العراقي أثناء الغزو. ولم يبق منهم سوى ٧٥ ٠٠٠ فلسطيني تقريبا.

المرفق

برنامج الزيارة

السبت، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

الوصول إلى الكويت العاصمة

الأحد ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

الاجتماع مع السيد عادل حسين الجاسم،
الملحق الدبلوماسي بوزارة الخارجية

الاثنين، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

الاجتماع مع سعادة السفير عبد الحميد العوضي،
مدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية

الاجتماع مع السيد عدالة خان، القائم بالأعمال بمكتب الأمم المتحدة الإنمائي؛
والسيدة نيفين جرجس، نائب الممثل، بمكتب الأمم المتحدة الإنمائي
والسيدة هدى يعقوب

الثلاثاء، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر

الاجتماع مع العقيد محمد ج. الفهد،
مدير مكتب اتصال المنظمات الدولية بوزارة الداخلية
زيارة مركز دسمة للترحيل

الأربعاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر

بحث الحالات المقدمة إلى المقرر الخاص
الاجتماع مع السيد عبد الرحمن ي. المزروعى،
وكيل الوزارة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والسيد محمد علي الكندري، مساعد وكيل الوزارة
لشؤون التعاون

الخميس ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر

الاجتماع مع السيدة بيتي ليبولد، المراسلة بصحيفة Arab Times

الجمعة، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر

زيارة المناطق السكنية للعمال المهاجرين
مراقبة الحياة الاجتماعية للعمال المهاجرين في وسط الكويت العاصمة

السبت، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر

الاجتماع مع السيد جمال أحمد الشهاب، مساعد وكيل الوزارة لشؤون دار القضاء والعلاقات الدولية
الاجتماع مع السيدة أوفيليا م. كاسترو، مساعدة الملحق المختص بالعمل بسفارة الفلبين
الاجتماع مع السيد و. ب. غونابالا، السكرتير الأول للعمل والرعاية الاجتماعية بسفارة سري لانكا
الاجتماع مع السيد ريدي ي. مدينيني، الملحق، بإدارة العمل، في سفارة الهند؛
الاجتماع مع السيد أ. ت. ك. م. اسماعيل، السكرتير الأول لشؤون العمل، بسفارة بنغلاديش

الأحد ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر

الاجتماع مع السيد مصطفى عمر،
رئيس البعثة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الاجتماع مع السيد غانم الجمهور، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان التابعة لمجلس الأمة؛ والسيد
حسين القلاف، مقرر اللجنة؛ والدكتور فهد الخنة، والسيد سامي المنيس، والسيد أحمد النصار، والسيد
فريد عبد الله العصفور، أعضاء اللجنة؛
الاجتماع مع السيد مظفر عبد الله، الصحفي في الطليعة
الاجتماع مع الدكتور أبو بكر عابدين بدوي
الممثل القطري ومستشار التدريب المهني الاقليمي، بمنظمة العمل الدولية

الاثنين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر

الاجتماع مع الاستاذ شملان ي. العيسى، قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت
الاجتماع مع الدكتور رشيد حمد العنزي، الوكيل، بجامعة الكويت؛ والدكتور عبد الهادي عبد العزيز،
رئيس قسم القانون الدولي؛ والدكتور تهامة، المتخصص في قوانين العمل
الاجتماع مع السيد مبارك العدواني، المدير، بالعلاقات العامة والمعلومات، والسيد زيد ه. الزيد،
الموظف بمعهد الكويت للبحوث العلمية
الاجتماع مع السيد جاسم أ. القطامي، رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والسيد عبد العلي
ناصر، نائب الرئيس

الثلاثاء، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر

الاجتماع مع العقيد محمد ابراهيم السباعي، رئيس لجنة شؤون المقيمين بطريقة غير شرعية (بدون)
زيارة سجن طلحا

الأربعاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر

الاجتماع مع سعادة السفير خالد الجار الله وكيل الوزارة، وسعادة السفير عبد الحميد العوضي، مدير
إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية
الاجتماع مع السيد فاروق النوري
مدير الادارة القانونية بوزارة الخارجية
الاجتماع مع السيدة خلود الفيلي، المراسلة الدبلوماسية بوكالة أنباء الكويت

الخميس، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر

المغادرة

- - - - -